

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تشرين الثاني 2020

سجّلت غالبية المؤشرات الاقتصادية المتوافرة تراجعاً في تشرين الثاني 2020 قياساً على الشهر الذي سبق، في استمرار للمنحى السائد في الأشهر الماضية. من ناحية النشاط المصرفي، تراجع في الشهر المذكور كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 0,4% وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,7% والتسليفات المعطاة له بنسبة 1,5%. وسجّل صافي تغيّر الموجودات الخارجية في الجهاز المالي عجزاً بقيمة 214 مليون دولار في الشهر الحادي عشر من العام 2020 ليتجاوز العجز التراكمي الـ 10 مليارات دولار منذ مطلع العام المذكور. على صعيد آخر، سجّلت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملة الأجنبية (السائلة والأوراق المالية) مزيداً من الإنخفاض لتبلغ 25,0 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2020. وفيما استمرّت معدلات الفائدة المصرفية الدائنة بالتراجع في تشرين الثاني 2020، بقيت معدلات الفائدة دون تغيير على سندات الخزينة بالليرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في تشرين الثاني 2020، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 3926 مليون دولار مقابل 4481 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5179 مليون دولار في تشرين الثاني 2019، وتراجعت بنسبة 3,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 63,3% في كانون الثاني-تشرين الثاني 2020 مقابل 61,0% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020				
نسبة التغيّر، %	2020	2019	2018	2017
الشيكات بالليرة				
- العدد (آلاف)	2636	4244	4288	4171
- القيمة (مليار ليرة)	27127	29763	30315	29465
- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	10291	7013	7070	7064
الشيكات بالعملة الأجنبية				
- العدد (آلاف)	2746	4889	6611	6962
- القيمة (مليون دولار)	31086	30939	40981	42451
- متوسط قيمة الشيك (دولار)	11320	6328	6199	6098
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)				
متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	13748	8366	8450	8395
دولة الشيكات، %				
- العدد	51,0	53,5	60,7	62,5
- القيمة	63,3	61,0	67,1	68,5

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1193 مليون دولار مقابل 955 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1308 ملايين دولار في تشرين الأول 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 45,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 34,2%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 29,4% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,0%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,1%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,8%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,6% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (8,0%)، فتركيا (6,5%)، ثم إيطاليا (6,4%)، فالصين (6,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
45,4-	9071	16612	16874	16223	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 351 مليون دولار، مقابل 357 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و292 مليون دولار في تشرين الأول 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 41,1% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,8%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,6%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 32,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,7%)، ثم المملكة العربية السعودية (5,9%)، فقطر (4,0%)، ثم العراق (3,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
4,2-	2967	3098	2464	2364	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 842 مليون دولار مقابل عجز قدره 598 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1016 مليون دولار في تشرين الأول 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 6104 ملايين دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 45% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 13514 مليون دولار.

- في تشرين الثاني 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 214 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 380 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 1143 مليون دولار في تشرين الثاني 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 10203 ملايين دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5010 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 586 ألف متر مربع (2م) مقابل 616 ألف م² في الشهر الذي سبق و330 ألف م² في تشرين الثاني 2019. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة كبيرة بلغت 20,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
-20,4	4564	5736	8424	10829	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني 2020، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 90,8 مليار ليرة مقابل 106,6 مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و35,8 ملياراً في تشرين الثاني 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة ملحوظة بلغت 101,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 254 ألف طن في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 315 ألف طن في الشهر الذي سبقه و289 ألف طن في تشرين الأول 2019. وبذلك تكون هذه الكميات قد انخفضت بنسبة 44,7% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2366 رحلة، وعدد الركاب القادمين 99776 شخصاً وعدد المغادرين 110416 شخصاً والعاشرين 10141 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2626 طناً مقابل 3250 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 64,0%، وحركة القادمين بنسبة 74,5%، وحركة المغادرين بنسبة 71,9%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 28,9%، وذلك في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2019 و 2020

التغير، %	2020	2019	
64,0-	24279	67445	حركة الطائرات (عدد)
	36,6	37,4	منها: حصة الميديل ايست، %
74,5-	1016992	3995842	حركة القادمين (عدد)
	47,8	38,1	منها: حصة الميديل ايست، %
71,9-	1149741	4096958	حركة المغادرين (عدد)
	43,3	38,0	منها: حصة الميديل ايست، %
15,6+	53112	45952	حركة العابرين (عدد)
28,9-	57156	80443	حركة شحن البضائع (طن)
	13,6	28,0	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 108 باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه 346917 طناً والمشحونة 67884 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 12961 مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 22,4%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 38,2%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,8%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 43,9%.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2020، تحسّنت الحركة في بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 1428230 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 12,5 مليون دولار مقابل 933600 سهماً بقيمتها الإجمالية 11,6 مليون دولار في الشهر الذي سبق (321620 سهماً بقيمة 3,6 ملايين دولار في تشرين الثاني 2019)، فيما انخفضت الرسملة السوقية إلى 6135 مليون دولار مقابل 6446 مليون دولار (7537 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 94,2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 5,7% والقطاع الصناعي (0,1%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2019 و 2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 198,1 مليون سهم إلى 46,4 مليون سهم.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 877 مليون دولار إلى 213,5 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بقيمة 657 مليار ليرة مقابل فائض مالي بقيمة 188 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 817 مليار ليرة في آب 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11613 مليار ليرة إلى 9262 مليار ليرة، أي بمقدار 2351 مليار ليرة وبنسبة 20,2%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2281 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 694 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 623 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1199 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 444 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 679 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 275 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 16062 مليار ليرة إلى 13083 مليار ليرة، أي بقيمة 2979 مليار ليرة وبنسبة 18,5%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2897 مليار ليرة (من 5005 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2019 إلى 2108 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 82 مليار ليرة (إلى 10975 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2020 مقابل 11057 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 561 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 129 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 359 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4449 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 إلى 3821 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 27,7% من مجموع المدفوعات إلى 29,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1713 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب من العام 2020 مقابل فائض مقداره 556 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - آب 2020	ك 2- آب 2019	
16,1	31,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
22,8	43,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2020، ارتفعت قليلاً القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 88161 مليار ليرة مقابل 87763 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2461 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 261 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 55 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2019 1	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	100,00
ت 2020 1	1,61	3,51	37,84	0,08	20,80	23,01	9,65	2,05	1,24	0,13	0,09	100,00
ت 2020 2	1,61	3,49	37,73	0,08	21,01	22,89	9,71	2,05	1,23	0,15	0,07	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة تقلبات طفيفة في الاتجاهين بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2020 حيث شكّلت حصة كل من فئة العشر سنوات 37,7% وفئة الخمس سنوات 22,9% وفئة السبع سنوات 21,0%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 89580 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2020 مقابل 89192 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+388 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت 2020 2	ت 2020 1	ك 2019 1	
23195	23240	24972	المصارف
%25,9	%26,1	%28,7	الحصة من المجموع
54792	54478	50717	مصرف لبنان
%61,2	%61,1	%58,3	الحصة من المجموع
453	453	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10438	10320	9968	المؤسسات العامة
%11,6	%11,6	%11,5	الحصة من المجموع
702	701	823	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
89580	89192	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لا يزال توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة يتّخذ المنحى ذاته، بحيث يظهر انخفاضاً بطيئاً وتدرجياً في حصة المصارف يقابله ارتفاع بطيء وتدرجي في حصة مصرف لبنان واستقرار حصة القطاع غير المصرفي. وفي نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت حصة المصارف 25,9% مقابل 61,2% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي 33760 مليون دولار مقابل ما يوازي 33557 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9882 مليون دولار (أي ما نسبته 29,3% من مجموع المحفظة) مقابل 9928 مليون دولار (أي ما نسبته 29,6% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية تشرين الثاني 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 143976 مليار ليرة (أي ما يعادل 95,5 مليار دولار) مقابل 143297 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 5826 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 6548 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2675 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 3151 مليار ليرة (ما يوازي 2090 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 128784 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5,2% قياساً على نهاية العام 2019 (+6,4% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 89954 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54022 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,5% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، لم يُسجّل تغيير يُذكر بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2020 حيث بلغت حصة المصارف 26,2% مقابل 60,9% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2020 2	ت 2020 1	ك 2019 1	
26,2	26,4	29,0	المصارف في لبنان
60,9	60,8	58,1	مصرف لبنان
12,9	12,8	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2020 2	ت 2020 1	ك 2019 1	
1,6	1,7	1,9	الحكومات
4,1	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,2	94,2	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 286892 مليار ليرة (ما يوازي 190,3 مليار دولار)، مقابل 288075 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجمت بنسبة 12,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 218894 مليار ليرة (ما يوازي 145,2 مليار دولار)، وشكّلت 76,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 220536 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (252307 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 11,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 6,3% في الفترة ذاتها من العام 2019. وبلغ معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,29% في نهاية تشرين الثاني 2020 مقابل 80,23% في نهاية الشهر الذي سبقه و76,02% في نهاية العام 2019 (74,69% في نهاية تشرين الثاني 2019).

- في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجمت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 170041 مليار ليرة وشكّلت 59,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 171337 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (195110 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 10,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 5,2% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجمت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 27,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، كما تراجمت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 4,4%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,49% في نهاية تشرين الثاني 2020 مقابل 77,43% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (70,81% في نهاية تشرين الثاني 2019).

وفي نهاية تشرين الثاني 2020، تراجمت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 27115 مليون دولار مقابل 27307 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (33170 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 16,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 12,1% في الفترة ذاتها من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجمت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7151 مليون دولار مقابل 7251 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9355 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 28515 مليار ليرة (ما يوازي 18,9 مليار دولار) مقابل 28370 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31006 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019)، وشكّلت 9,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و51,0% من مجموع

التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصة بنسبة 8,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 167170 مليار ليرة مقابل 168055 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 5,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 49593 مليار ليرة أو ما يعادل 32897 مليون دولار، مقابل 33407 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (46544 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 25,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 11,0% في الفترة ذاتها من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الثاني 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 33158 مليار ليرة، مقابل 33371 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (45832 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 23,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 9,5% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 4152 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 لتبلغ 18261 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 5930 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 14897 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13508 ملايين دولار مقابل 13370 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (18868 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 23,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 25,1% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الثاني 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 198875 مليار ليرة، مقابل 197791 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (205681 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 2,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 3,4% في الفترة ذاتها من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 67,16% في نهاية تشرين الثاني 2020 مقابل 67,94% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (67,89% في نهاية تشرين الثاني 2019). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 3956 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الثاني من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 11725 مليار ليرة (ما يعادل 7778 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 15369 مليار ليرة (ما يعادل 10195 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3644 مليار ليرة (2417 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 6694 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3905 مليارات ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 17161 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 16100 مليار ليرة (حوالي 10680 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1061 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 35529 مليار ليرة.
- وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 124,9%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,9%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2020، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة وبلغت 6,44% مقابل 6,45% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، وانخفض متوسط عمر المحفظة إلى 1679 يوماً (4,61 سنوات) مقابل 1700 يوم (4,67 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر تشرين الثاني 2020 على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نهاية تشرين الثاني 2020، استمرّ متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية في التراجع ليبلغ 2,91% مقابل 3,14% في الشهر الذي سبق (9,40% في تشرين الثاني 2019)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,92% مقابل 7,61% (9,69%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2020، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3,00% شأنه في الشهر الذي سبق (73,51% في تشرين الثاني 2019). وكان هذا المعدل استقرّ طيلة الشهر الحادي عشر من العام 2020 مع حجم ضعيف للعمليات بين المصارف.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2020	تشرين الأول 2020	تشرين الثاني 2019	
2,91	3,14	9,40	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,92	7,61	9,69	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,00	73,51	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني 2020، استمرّ المتوسطّ المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,97% مقابل 1,04% في الشهر الذي سبق (6,31% في تشرين الثاني 2019)، كما انخفض المتوسطّ المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,63% مقابل 7,46% في الشهر الذي سبق (10,64%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2020، استقرّ متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على 0,22% شأنه في الشهر الذي سبق (1,91% في تشرين الثاني 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
تشرين الثاني 2020	تشرين الأول 2020	تشرين الثاني 2019	
0,97	1,04	6,31	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,63	7,46	10,64	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,22	0,22	1,91	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الثاني 2020، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، وتجاوز الثمانية آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الحادي عشر من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 25041 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2020 مقابل 25450 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 12241 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 1565 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,30% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 105,93% قياساً على كانون الأول 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 56,03%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,52% في شهر تشرين الثاني 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 127,31% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2019 ارتفاعاً بنسبة 73,06%.

